

## تجريف الذاكرة- نحو أسلوب لمواجهة تفكيك التاريخ الإسلامي

رءوف عباس

للتاريخ دور حيوى فى تحديد مسار الأمم فى الحاضر والمستقبل، فهو يقدم خلاصة خبرات وتجارب الأمم ذات الحضارات التى صاغت التراث الإنسانى، تلك الخبرات والتجارب التى تقدم معيماً لا ينضب من الدروس المستفادة منها، والتى تتكشف كلما تعمق الباحثون فى التاريخ يجلون غوامضه، ويسلطون الضوء على دلالته بمختلف الوسائل المنهجية. ولأن التاريخ "حمال أوجه"، يختلف طرحه باختلاف المؤرخين من حيث إنتماءاتهم الإجتماعية، وثقافتهم، وأيدولوجياتهم، مما ينعكس على رؤية وتفسير المؤرخ للظاهرة أو الحدث الذى يتصدى له بالدراسة، فكثيراً ما يوظف التاريخ لخدمة أهداف معينة: سياسية أو إستراتيجية أو حتى ثقافية، عندئذ يتصدى فريق من المؤرخين لخدمة هذه الغاية، يستخدمون - فى الغالب- أسلوباً إنتقائياً فى التعامل مع المادة التاريخية التى يفسرونها بما يخدم أغراض "توظيف" التاريخ لصالح أمة معينة ضد أخرى.

ولعل تاريخ أمتنا من أبرز مجالات البحث فى التاريخ التى كانت هدفاً للتوظيف على مدى القرنين الأخيرين لتبرير إخضاعاً للهيمنة الغربية تحديداً، وللتهوين من شأن مساهمتنا فى الحضارة الإنسانية. وعندما قام الكيان الصهيونى على أرض فلسطين، إستخدم فى صراعه ضدنا كل الأسلحة الممكنة بما فى ذلك سلاح "التاريخ" الذى كان أداة مهمة فى يد الصهيونية لتؤكد حق اليهود "التاريخى" فى فلسطين، بل وتعمل على صناعة دور حضارى إنسانى للebraانيين من خلال الترويج لأكدوبة بنائهم الأهرامات فى مصر رغم أن بناء الأهرام سبق ظهور العبرانيين فى التاريخ بما يزيد على الألف عام.

وقد لعبت الصهيونية فى هذا المجال دوراً كبيراً فى الربط بين دعاوها وبين تاريخ الثقافة الغربية من خلال صياغة مفهوم "الثقافة اليهودية - المسيحية" التى تعد البنية الأساسية للثقافة الغربية المعاصرة، وهو مفهوم إستخدم سياسياً بمهارة لإستقطاب اليمين المسيحى الأمريكى والأوروبى، وحشد تأييده للكيان الصهيونى، وإستخدم ثقافياً عن طريق تبنى الدراسات التى تستخدم المنهج التفكيكى - فى العقدين الأخيرين من القرن المنصرم - والتى تعيد دراسة التاريخ الإسلامى من منظور أركيولوجى وأنتروبولوجى تفكيكى يستمد جذوره من مفهوم "الثقافة اليهودية - المسيحية".

### تجليات العنصرية

فعلى الصعيد السياسى، استخدمت الصهيونية تصاعد المد الأصولى المسيحى الذى أصبح له دور مؤثر على الساحة السياسية فى الولايات المتحدة وأوروبا بين صفوف اليمين، لتؤكد أن العرب والمسلمين أذعياء لا وجود لهم فى التاريخ، بدليل غياب ذكرهم فى الكتاب المقدس الذى لا يقر أحداً سوى اليهود والمسيحيين، وما العرب وما يدعون من ثقافة إسلامية إلا قوم متطفلون يكفى أن يسمح لهم - على أحسن الفروض - بالعيش على هامش "الكيان الصهيونى" الذى يمثل قاعدة أمامية للدفاع عن الوجود "التاريخى" للثقافة اليهودية المسيحية فى الشرق الأوسط، وغالباً ما يتولى الترويج لهذه الأفكار عناصر من اليمين المسيحى، مستخدمين فى ذلك مختلف فنون الدعاية والإعلام، ومختلف الوسائط الناقلة لتلك الأفكار من الصحافة والكتب، إلى البرامج الإذاعية المسموعة والمرئية، إلى المواقع الخاصة على الإنترنت.

وعلى الصعيد الثقافى، نشرت بعض الأعمال التى تعيد كتابة التاريخ الإسلامى من نفس المنطق، فى إطار مفهوم الثقافة "اليهودية - المسيحية" صاحبة السيادة والتفوق، التى أنبتت "للإنسانية" الحضارة الغربية "العظيمة" واستخدم أصحاب تلك الأعمال المنهج التفكيكى فى محاولة لإثبات أن الإسلام كان عالة على الثقافة اليهودية - المسيحية، ومجرد إعادة صياغة لها، ومن ثم التهوين من دور الإسلام الحضارى والتاريخى لصالح "الأصل" المزعوم ( الثقافة اليهودية- المسيحية) أى لصالح الغرب الذى تركز مكانته الحضارية المعاصرة على تلك الثقافة، ومن ثم لصالح "الكيان الصهيونى" الذى يعد - بهذا المفهوم - شريكاً أصيلاً ونداً لليمين المسيحى الغربى الذى يعتبر نفسه حامياً لهذا التراث المشترك.

وربما يتساءل بعض القراء حول الإشارة بإصبع الإتهام إلى الصهيونية بإعتبارها راعية لإتجاه إعادة كتابة التاريخ الإسلامى من منظور تفكيكى، وقد يعدونها أمراً شبيهاً بصيحة "الذئب..الذئب"، أو إستمراراً للسلوك العربى التقليدى لتبرير قصورنا وعجزنا عن التصدى الإيجابى لمن يستهدفنا، بتعليق الإتهام فى رقبة "الصهيونية" !! ولعل القارىء

يتساءل: لماذا لا نفترض أن أصحاب تلك الدراسات كانت دوافعهم ذاتية، وأنهم رأوا أن يطبقوا المنهج التفكيكي على موضوع الدراسة الذي كان "مصادفة" التاريخ الإسلامي !!

إن ما نعرفه عن المجال الثقافي والأكاديمي الغربي يبرر ما نذهب إليه من أن الصهيونية ليست بعيدة عن ذلك الإتجاه، بل تلعب دور المنسق والمحرك له، لأنها - ببساطة - المستفيدة منه سياسياً، ليس على الصعيد الإقليمي فحسب، بل وعلى الصعيد العالمي، فمثل هذه الأعمال "الأكاديمية" تخصص لها المنح الدراسية السخية عن طريق المؤسسات الداعمة للنشاط الثقافي والعلمي، كما ترحب بها دور النشر الكبرى ذات السمعة المرموقة، فذلك يعطى مصداقية لتلك الأعمال. وصناعة القرار في المؤسسات الغربية المانحة للنشاط الثقافي والأكاديمي، وفي دور النشر العالمية الكبرى، ليست بعيدة عن خدمة الأغراض والأهداف السياسية.

الصهيونية تستخدم المد  
الأصولي المسيحي لإنكار  
الوجود التاريخي للمسلمين  
والعرب وإنكار مساهمتهم  
الحضارية !!

و غالباً ما تلتقط (قرون الاستشعار) عند بعض الباحثين التوجهات التي يحقق الإستجابة لها الفوز بالمنحة الدراسية لتمويل متطلبات البحث والتفرغ له، وضمان فرصة النشر وما قد يلحق بذلك من مغانم شخصية أخرى. ومن المعروف أن الموضوعات الخاصة بالإسلام تحتل الأولوية في إهتمام المؤسسات المانحة، تليها الموضوعات الخاصة بالثقافة ثم حقوق الإنسان، وكلها مجالات تحتل أهمية خاصة في "أجندة" السياسة الغربية.

ولا يتسع المجال هنا لنلقى نظرات نقدية على بعض تلك الدراسات التفكيكية للإسلام والثقافة الإسلامية، فالمسألة أخطر من مجرد تفنيد ما تسوقه تلك الدراسات من تزييف للتاريخ العربي الإسلامي، ووجه الخطورة أن تلك الأعمال تكتب بالإنجليزية وترجم إلى العديد من اللغات الأوروبية وغير الأوروبية، وبذلك تنتسج دائرة متلقيها لتشمل أهل الأرض أجمعين، مما يؤثر على رؤية الناس لثقافتنا، ويسحب من رصيدنا التاريخي والثقافي والسياسي - بغير حق - لصالح القوى التي تستهدفنا.

ومن هنا يجب أن نعمل جاهدين على مواجهة الأهداف الخفية والظاهرة لتفكيك تاريخنا وتشويهه وتزييفه، ولا يعني ذلك أن نشن حملة في وسائلنا الإعلامية ضد حركة التزييف، فذلك لا يجدي نفعاً، ولا يقلص من حجم الأضرار التي تسببها تلك الحركة لنا، لأن خطاب التفكيك موجه أساساً للرأي العام الغربي خاصة، والرأي العام العالمي عامة، ومن ثم يجب علينا أن نتوجه بخطابنا لدحض الإفتراء على تاريخنا ودورنا الحضاري إلى أولئك الذين إستهدفتهم تلك الحملة، وبنفس الطريقة، أي من خلال الدراسات التاريخية الرصينة التي تلتزم بمنهج البحث، وتبنى نتائجها على أسس علمية، وليس من خلال إصدار البيانات أو إعلان الشجب والإستكار على نحو ما نفعل في الكثير من الأحيان.

ولكن من يتولى هذه المهمة: المؤرخون العرب كأفراد، أم المؤسسات العلمية الرسمية والخاصة؟

من البديهي أن يضطلع المؤرخون العرب بمهمة تبنى مشروع عربي لكتابة تاريخنا الثقافي والسياسي بأسلوب منهجي عصري، ولكن ذلك يتطلب إمتلاك المؤرخين لنافذة المنهج ومتابعة كل جديد فيه، وهو أحد مظاهر القصور التي تعانيه الدراسات التاريخية عندنا التي يغلب عليها أسلوب القص التاريخي الذي يتخذ من السرد أدواته، مع ندرة التحليل ومحدودية القدرة على إستخلاص النتائج. وهذا القصور مرده إلى ضعف التكوين المنهجي في أقسام التاريخ في جامعاتنا، وما تنتسج به برامج الدراسة فيها من تخلف عن مواكبة التطور العالمي في هذا المجال لأسباب يطول شرحها. وليس لدينا إلا أفراد معدودون من المؤرخين الذين يمثلون إستثناء عن هذه الظاهرة السلبية، بإستطاعتهم تبنى مثل هذا المشروع الثقافي القومي المهم لو وجدوا الرعاية الكافية من جانب المؤسسات الثقافية والعلمية العربية الرسمية والخاصة.

وكان من الممكن أن تلعب "المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم" التابعة لجامعة الدول العربية هذا الدور، لو توفر لديها الوعي بخطورة ما يجري على الساحة الثقافية الدولية من تشويه لتاريخنا، ولكنها تهيم في واد آخر، إذ ينعكس عليها واقع الحال في جامعة الدول العربية. ويكفي أن نشير هنا إلى عجز المنظمة عن إنجاز مشروع "الكتاب المرجعي لتاريخ الأمة العربية" الذي لا زال في طور التخطيط رغم مرور ما يقرب من السنوات العشر على بداية طرح الفكرة وتبنى المنظمة لها.

وكان من الممكن أن يتبنى "إتحاد الجامعات العربية" هذا المشروع أو تتبناه المؤسسات الثقافية الرسمية في البلاد العربية مجتمعة (على ما في ذلك من صعوبة) أو منفردة، ولكننا لا نحبذ أن ينجز هذا المشروع تحت مظلة حكومية حتى لا تقتله البيروقراطية في المهدي، أو يتعرض للتوجيه الخاطئ من جانب من بيدهم الحل والعقد في المؤسسات الرسمية بقصد أو بغير قصد، هذا فضلاً عن أن إضفاء الصفة الرسمية أو شبه الرسمية على المشروع العربي لكتابة تاريخ الأمة من منظور معارضة التفكيكية ودحض إفتراءاتها على تاريخنا الثقافي والسياسي، يفقد المشروع مصداقيته في المجال العلمي الدولي إذ يسهل على الغير وصم ما يصدر عنه من مطبوعات بأنها لون من ألوان الدعاية السياسية، ومن ثم تفقد مصداقيتها عند المتلقين.

معنى ذلك أن المؤسسات الخاصة هي الأنسب لتبني مثل هذا المشروع الذي يمكن أن تدعمه منح مالية مقدمة من مختلف الجهات الحكومية والخاصة ومن الأفراد طالما كانت هذه المنح لا تقتصر بشروط تقييد حرية البحث، أو توجهه لغير الهدف المنشود. عندئذ تستطيع المؤسسة التي تتبنى المشروع أن تلجأ إلى ثقة المؤرخين للتخطيط للمشروع وإسناد العمل فيه إلى الباحثين الأكفاء، ووضع جدول زمني محدد للنشر، على أن يتضمن ذلك نشر إصدارات باللغتين الإنجليزية والفرنسية.

قد يكون من بين المؤسسات الخاصة إحدى دور النشر الكبرى، وفي الوطن العربي الآن عدد لا بأس به منها، بل يتخذ بعضها من لندن وباريس مقراً له وبذلك يستطيع توصيل وجهة النظر العربية إلى المتلقى في الغرب أو يساعد في تحقيق ذلك على الأقل. ولدينا تجربة الهند (التي علينا أن نتعلم منها الكثير) حيث تلعب "دار الناشرين الآسيويين" Asian Publishers دوراً مهماً في بناء الجسور بين الثقافة الوطنية الهندية والثقافة الغربية، فإذا وجدنا من بين دور النشر الكبرى من يدرك خطورة مثل هذا المشروع ويتولى تبنيه، إما مباشرة، أو من خلال بعض مراكز البحث العربية المستقلة ذات الاعتبار، أو بعض الجمعيات العلمية المعنية، كان ذلك أكثر الخيارات إيجابية ومناسبة.

وقد يكون من المناسب - أيضاً - لمواجهة ظاهرة تشويه تاريخنا أن تتولى إحدى الجمعيات العلمية المعنية بالدراسات التاريخية أو بعض مراكز البحوث العربية المستقلة إصدار دورية ثنائية اللغة (فرنسية/إنجليزية) تلعب دور النافذة التي تطل من خلالها وجهة النظر العربية في تفسير تاريخنا الثقافي والسياسي على المتلقى الغربي، وحبذا لو أعطيت مثل هذه الدورية الأولوية، وكان حظها من التحرير جيداً، ويمكن في مثل هذه الدورية أن تناقش الأفكار المطروحة في الدراسات التفكيكية مناقشة علمية تفننها وتدحضها، وتكشف أوجه القصور فيها.

إن مواجهة الأهداف الخفية والظاهرة لتفكيك تاريخنا ضرورة حيوية في معركتنا السياسية في مواجهة الصهيونية وعنصريتها، وتصحيح صورتنا الحضارية عند الرأي العام العالمي الذي يستهدف هذا التيار العنصري النيل منها، وهي لا تقل أهمية عن جبهات المواجهة الأخرى، والإستخفاف بها والتهوين من شأنها على نحو ما فعلنا في مواجهة ما زعمه اليهود من فضل لأنفسهم في بناء الأهرامات وصناعة الحضارة المصرية القديمة، يعد تقصيراً شديداً في واجبنا وإهداراً لحقنا في رد العدوان علينا لن يغفره لنا التاريخ.